

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الغابة النووية الآسيوية

أزمات نووية



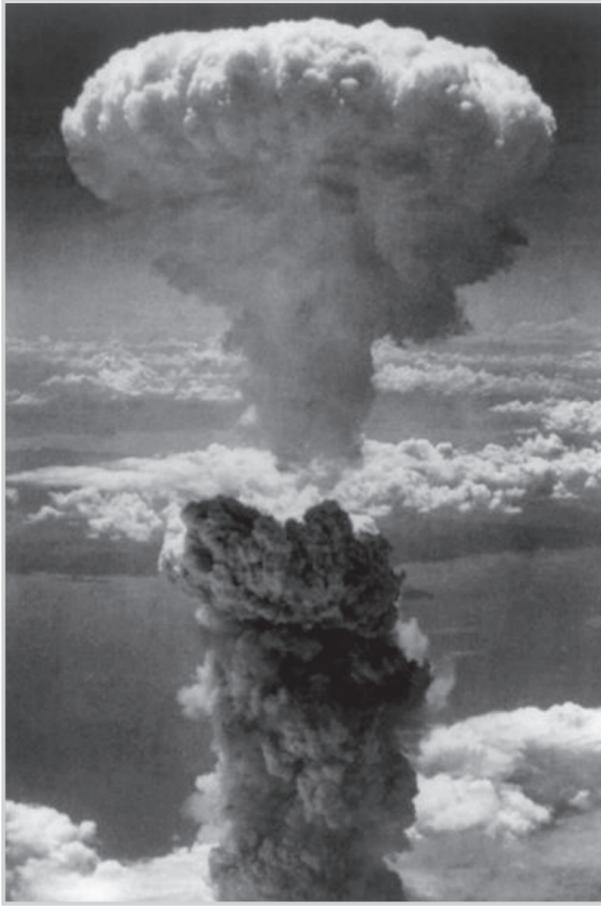
ثمة من يقول اننا قريبون من نهاية العالم وربما نهاية الشرق القديم السحري ، صاحب الليالي والمحرض على صناعة الاستشراق ، اذ اضحى هذا الشرق كنزا مكشوقا لصناعة وتداول البضائع النووية التي تصنع سرا او علنا وعلى وفق قياسات سياسية خالصة بعد كان شرقا سحريا للمثيولوجيات والاساطير والجنس وثقافات التابو، حتى قال البعض الآخر ساخرا ان قابل الايام سيجعل التكنولوجيا النووية صناعة شعبية بامتياز.

علي حسن الفواز



تنامي الطموح النووي لكوريا الشمالية واصرارها على تواصل برنامجها النووي الجاهز للحرب والمقايضات باستمرار، ومنذ زمن خاصة بعد تعقد وتجدد ما يسمى بالمفاوضات السداسية وتضخم مفهوم الصناعة النووية واسواقها واقتصادها وثقافتها خارج الحاضنة التقليدية، يعد اول تحدٍ حقيقي للهيمنة الامريكية المخترضة على العالم الجديد، واقرضاها بالمقابل شروط جديدة وغير مسبوقة ومفروضة على وقائع اصططعت ما يمكن تسميته بالسيطرة على سباق التسليح، وتجاوز فكرة الحجر على مفاهيم اشاعة الملكية الخاصة للأسلحة النووية، الطبيعة السياسية والامننية المكتسبة لهذا الحدث العسكري تاري والتكنولوجي تعكس في جوهرها ارمهاضا لتحول قد يزعزع الكثير من المعطيات والنوابت في الجغرافيا السياسية الآسيوية وانماط الصراعات الاقليمية المعقدة فيها، ان يمكن لهذا التحول النووي ان يفتح تلك الصراعات طابعا عسكريا وسياسيا وأزمويا من الصعب السيطرة عليه وينقلها من مديات محدودة وطموحات مقبولة الى مديات غامضة وذات افق يرسم مستقبلا اشكاليا للملظة الزرئمة اصلا بالصراعات العقدية ويكم هائل من الرسالة النووية ..

ان اصرار كوريا الشمالية على دخول لعبة التجريب النووي وضرورة التعامل معها بقوة اقليمية فاعلة لها مصالحها وسياساتها، يرسم أفقا لمعطيات اكثر انقلاتا لكثير من القوى الاقليمية وغيرها ممن تملك طموحا استثنائيا في الاستقلال السياسي والاقتصادي وحتى النووي، وكوريا الشمالية رغم ظروفها الاقتصادية الصعبة واتساع أثار المجاعة فيها منذ اكثر من سبع سنوات حيث مات بحود 10٪ من سكانها بسبب حزم الكوارث الطبيعية وتأثيرات المجاعة والفقر منذ تسلم الرئيس الكوري الشمالي كيم جونج ايل الرئاسة خلفا لوالده الزعيم التاريخي كيم ايل سنغ فإنها تصر على توسيع قاعدتها العسكرية التقليدية والنووية وكأنها تصطنع لها توازنات افترضاية ازاء شقيقتها



لقد دأبت امريكا ومنذ زمن التعاطي مع القضية الكورية في اطار المعالجات الدبلوماسية البطيئة وحث الاطراف في المباحثات الدبلوماسية السداسية للضغط على كوريا وتهديتها تارة اخرى لإيقاف مشروعها النووي، رغم انها لم تقدم لها بالمقابل حلولا جدية تتلطق أساسا من الاعتراف بالحقوق الاقليمية والوطنية للدول، والتعاطي مع جوهر الازمات السياسية على اساس حرية هذه الدول وتسعوبها في الاستقلال والخيارات، فضلا عن اشاعة التخويف

الدائم من اي طموح سياسي او عسكري يتعارض مع الاستراتيجية الامريكية في المنطقة .. وازاء هذا نجد ان تفكيك مفهوم الهيمنة العالمية واللجوء الى مجلس الامن كترتيب لتأكيد سميات المجتمع الدولي/والعالم الحر/ والتوازنات السياسية تصدير الارهاب النووي، يعكس ايضا اتجاها جديدا في السعي الى إنتاج منظومات سياسية غير تقليدية وغير آمنة بالنسبة للستراتيجيات الامريكية ، وربما السعي الى إنتاج أقطاب سياسية مضادة تعيدنا الى اجواء وثقافات ومواجهات الحرب الباردة. إن اصرار الامريكي على خيارات العقوبات والتهديد بالعمل العسكري مع وجود رغبة (اطلسية) وياپانية تناغمها العزلي الامريكي، وامتعاض صيني وكوري جنوبي بسبب الخوف من حدوث أزمة اقليمية، يشكل افقا غامئا لواقع جديد قد يسمج لنمو الزعة العسكرية الصراعية عند بعض دول المنطقة، خاصة دول الخليج

العربي التي بدأت تتحدث عن مشاريع نووية سلمية، فضلا عن نزوع بعض البلدان ذات الاقتصاد الصناعي غير العسكري لاعتقاد وجهات نظر حول مفهوم الامن العسكري الستراتجي، بما فيه الامن النووي، اذ بدأت اليابان تسعى الى تعديلات دستورية تتخلص بموجبها من تاريخ هزائم الاستسلام عام 1٩٤٥ وتتمنح لقواتها العسكرية ان تلعب دورا في العسكرياتراليا السياسية ويجاد قاعدة غير تقليدية للصناعة العسكرية، وكذلك سعي كوريا الجنوبية الجار الاسترقراطي لأهل الشمال الكوري الى تعديل نظامها التسليحي في مجال الصواريخ والمظلمات الدفاعية والهجومية بما فيها نشر قواعد صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية الحاملة للرؤس النووية. ان صناعة هذه الازمة، يمثل ارباكاً للتوازنات السياسية والعسكرية والامننية في المنطقة، وتهديدا غير تقليدي للمفهوم الامريكي المتداول و القائم على

ثنائية القوي والضعيف، و ربما يطرح الكثير من الاسئلة حول جدية النظام المخبراتي القوي الذي لم يستطع ان يكشف شيئا واضحا عن الطبيعة السرية للبرنامج النووي الكوري منذ ان بدأت المشكلة الكورية النووية عام ٢٠٠٣ بعد تشغيل مفاعل يونغ بيون وطرد فريق خبراء المفتشين من كوريا، مثلما يكشف ايضا عن السياسيات الاخلاقية التي تدعي امريكا التشهير بها وفقا لنزعتها (المسيحانية) النووية التي امتزجت فيها الرغبة لإنشاء نظام دولي يقوم على دينامية الحضارة السبرانية في التقنيات والاقتصاديات، مع الإفراط في استخدام القوة والسيطرة. واعتقد ان نشوء هذا النظام قد وضع الادارة الامريكية امام تحديات والتزامات اقتصادية معقدة مثلما وضعها امام معادلات سياسية ترتبط بجوهر الثقافة الجديدة للسياسة الأمريكية التي تسعى الى (تجريدات) صراعية تقوم على مركزية القوة وإعادة إنتاج العلاقات الدولية بعيدا عن حيازة أية حصانات تاريخية وبيدولوجية وعقائدية بما فيها الدين، توكيدا للحلم الامريكي القديم في انشاء المجتمع العظيم الذي تدين له الامم وشعوب العالم بالولاء والطاعة ولو قسرا !! كما يقول شوقي جلال في كتابه (العقل الامريكي يفكر) القاهرة سنة ١٩٩٩ /مكتبة مدبولي.

وبحسابات متقابلة نجد ان احتدام الحديث عن الازمة النووية الكورية يقابله اصرار على مواصلة المتعادي في التمسك بالحجج المفترض، فضلا عن ان هذا الاحتدام قد امتد الى داخل الحاضنة الامريكية ذاتها بين داع مواصلة الضغط وحتى الردع ان تطلب الامر على كوريا والذي جسسته الكثير من المشاريع الامريكية المقدمة الى مجلس الامن بدعم من أوروبا الأطلسي واليابان وستراليا والذي يتضمن تدابير اقتصادية وعسكرية والذي يجيز استخدام القوة العسكرية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للرد على هذه التجربة الكورية، حتى لا يكون نجاحها حافزا لدول أخرى مثل ايران لركوب الموجة النووية وصناعة محيط من العسكرية الخارقة التي يمكن ان تهدد بها الآخرين او إمكانية تسريبها الى قوى الارهاب الدولي وبالتالي فإنها ستكون مثار قلق للمجتمع الدولي ، وبين ممدد بفشل الادارة الدبلوماسية الامريكية في السيطرة على الطموحات الكورية النووية وخلق بؤر واسواق واقتصادات واستثمارات نووية تهدد نظام العسكرية والاقتصاد وبرنامج الديمقراطية الامريكية في الشرق والجنوب الآسيوي، وربما التمهيد لنشوب حروب اقليمية او ثانوية لكن بامتياز نووي.

الازمة الكورية النووية هي ازمة شرقية خالصة، وليست ازمة عالمية كما يصورها البعض، اذ بات هذا الشرق السحري في ضوء هذا التوصيف وكأنه قاب قوسين او ادنى من الكارثة، فهو يسعى وفي ضوء تقادم الازمات الى ان يتحول الى غاية نووية ويقابل من المحاربين السوبر، مثلما سيكون الشرق فحا صراعيا كبيرا يمكن ان يضع القارة الواسعة والغنية بصارهاها الطاقوية والاقتصادية امام ازمة كونية تهدد العالم بالبرد والفقر.

هذه الازمات المتراكمة ستسهم حتما في فرض معادلات قهرية في المنطقة من خلال دعم محاور سياسات تسليحية واقتصادية تقوم على تناقض المحاور المحور التايواني على حساب الصين، المحور الكوري

نظام الانات خابات القانوني

مؤهلات

يعقوب يوسف جبر الرفاعي



شروط الناخب المثالي

الناخب مورد أساسي لإجراء العملية الانتخابية، لكن ثمة اشتراطات يتوجب توفرها في الناخب لكي يستحق الإلاء بصوته وهي:

- العمر القانوني للناخب الذي تضمنته لائحة مقترح قانون الانتخابات هو ثمانية وعشرون عاماً، للقيام بوظيفة الانتخاب لضمان أهليته التي تمكنه من خوض الانتخابات بغاعلية وجسادة، فالمرشد الذي لا يتمتع بالسن القانونية سيخفق في أداء هذا الدور السياسي التاريخي الفاعل والكبير، ولن يكون بإمكانه أداء هذه المسؤولية الخطيرة التي يشارك من خلالها بتحديد مستقبل البلاد.
- المستوى العلمي للناخب وينبغي أن يكون حائزاً على الشهادة الابتدائية على أقل تقدير ليتمكن من الفهم الإجمالي للبرامج السياسية وللتكث والتمييز الدقيق بين المرشحين وتحديد الألفا، فالناخب الذي لا يحمل شهادة أقلها الابتدائية سينخسف مستوى ممارسته ليات هذه الثقافة السياسية، وسيكون متخططا وغير موفق في اختيار الأمل.
- الصحة العقلية والنفسية المتكاملة للناخب لإحراز رشده وقدرته على تولي مسؤولية استكمال العملية الانتخابية، وإنجاح وظائفها وتحقيق أهدافها السياسية بالشكل الذي يُظهرها بالمظهر اللائق والممتاز، فنجاح مشروع تداول السلطة عبر الاقتراع السري لا يتم عبر إشراك المتخلفين عقليا ونفسيا.
- امتلاك الناخب بطاقة هوية الأحوال المدنية الرسمية التي تثبت انتماءه الوطني والجغرافي لتفويت الفرصة على الذين لايمتلكون هذه الهوية أو يمتلكون الجنسية المزبوجة، فهؤلاء لايجب لهم المشاركة في

مؤهلات المرشح الكفوء

ثمة مؤهلات يجب توفرها في شخصية المرشح والتي تميزه عن الأشخاص الفاعلين لها، وهذه الميزات تجعله في الصدارة وموضع ثقة الناخبين ومثالا طيبا للزاهة والوطنية، كما أنها مؤشرات على قوة شخصيته واستقلاليتها وكفاءتها، فيوسطة تلك الخصائص سيتمكن المرشح من قياس سلوكه السياسي وسلوك قرانه البرانيين وتقييم مسار وتجربة العملية السياسية، واتخاذ القرارات الحازمة تجاه العديد من القضايا التي تتخص عن الأحداث السياسية القائمة، والمساهمة في اقتراح القوانين التي تمثل الحلول المثالية لكل المشكلات القابلة للحل، إن هذه الميزات والمؤهلات والسما التي ينبغي توفرها في شخصية المرشح هي كالتالي:

- العمر القانوني للمرشح كحد أقل واحد وعشرون عاما وهو سمة معمول بها في البلدان المتقدمة في مجال تجربة الانتخابات، وليس خمسة وثلاثين عاما كما ورد في اللائحة المقترحة من قبل السلطة التنفيذية الحالية، فيموجب هذه السن فما فوق تضمن إشراك طيف أوسع من شرائح المجتمع وخاصة الجيل الشاب في الترشيح لعضوية السلطة التشريعية.
- شهادة العلمية وأقلها الثانوية إضافة إلى تقييم خبرته المعرفية السياسية والقانونية من قبل لجان مختصة للتثيت من أهليته في هذ المجال، فلو فرضنا امتلاكه الشهادة الثانوية كحد أقل لكنه يفتقر إلى الفاعلية المعرفية والخبرة في مجال السياسة والقانون، فلن يصلح لتسليم قمة هذه المسؤولية التي تصحب بموجب هذا التقييم أكبر من حجمه ولتتسجم مع قدراته الذاتية المعرفية.
- عدم ارتباطه بأجندت سياسية أجنبية إنما يكون وطني الاتجاه ليتمكن من المشاركة في إدارة السلطة بموجب مبدأ الاستقلالية التامة بعيد عن الضغوط الخارجية.
- امتلاكه الجنسية العراقية فقط وليس جنسيتين عراقية وأخرى أجنبية كما هو الحال مع بعض النواب الحاليين الذين مايزالون يتعمعون بجنسيتين، لأنه سيكون ذا شخصيتين رسميتين يمكن له الإفلات من العقوبات التي قد ترتب عليه قضائيا، عندما يرتكب جنحة أو مخالفة مضرة بالنظام العام.
- ثقته بنفسه وقدراته بحيث يحرز اليقين بتمكنه من العمل التشريعي والرقابي بمتنتهى الإخلاص والتشوية ضدهم لأن ذلك سيعرض القائم بالتشهير والتخريب إلى المساءلة القانونية التي ترتب على إثرها عقوبات جزائية بحق المخالفين لقواعد الانضباط.
- الاستماع عن تعمد الكذب والتضليل لصداع الرأي العام من خلال تضمين ديباجة مشروع الكتلة السياسي وعودا يستحيل تطبيقها، فتصبح هذه التعهدات ضريا من الدعاية السوداء.
- استعراض السير الذاتية المؤتقة للمرشحين من قبل الكتل لتعريف الناخبين بهم، إن هذه الضوابط القانونية هي التي تحدد وتنظم المسار العام للدعاية الانتخابية الهادفة إلى تكثين الناخبين من فهم طبيعة أهداف الكتل السياسية الترشيفية المتنافسة فيما بينها، وتصور واقع الانتخابات بدقة كي تتها لهم الفرصة المناسبة للتعبير عن آرائهم تجاه المرشحين بكل موضوعية عبر

التصويت السري والنزبه.

التشويه صورة بعض المرشحين والكتل. ١١- يحافظ موظفو مراكز الاقتراع وبإشراف من الحاميين والقضاة ومراقبة من قبل ممثلي الكيانات السياسية على أوراق التصويت الزائدة التي فاضت عن الحاجة، وعدم استغلالها للتصويت فيها من قبلهم، ويتم فرزها بعناية وإدراج عددها ضمن قوائم الفرز الأولى التي ستسلم إلى المفوضية العليا للانتخابات. ١٢- تجنب تقديم الرشاوى من قبل بعض المرشحين والناخبين إلى موظفي مراكز الاقتراع للتلاعب والعبث بصناديق الاقتراع، أو قيام بعض المرشحين بتقديم الرشاوى إلى بعض الناخبين بهدف تصويت لصالحهم. ١٤- التزام موظفي فرز الأصوات في المفوضية العليا بنظام الفرز بدقة متناهية وعدم التجاوز على النتائج النهائية أو تغييرها أو تحريفها أو تضبيع البعض منها بهدف إضلال بعض الكتل إلى العتبة الانتخابية وحرمان الكتل المستحقة لهذه العتبة عن استحقاقات الحصول على المقاعد البرلمانية.

طبيعة آليات التصويت

يتضمن النظام الانتخابي الواسع والشامل آليات لضبط عملية التصويت وتنظيم توزيع الأصوات حسب الاستحقاق القانوني العادل وهي كالتالي:

- اعتماد نظام القائمة المفتوحة لتكثين الناخبين من التعرف على هويات المرشحين وسماتهم، وإحراز النجاح في التعبير عن حق التصويت بجودة عالية المستوى، وهو نظام معمول به في معظم دول غرب أوروبا (بولندا، فنلندا، لوكسمبورغ، سويسرا).
- اعتماد نظام الدوائر المتعددة لكي يتم توزيع الأصوات الفاضلة على الكتل القريبة من عتبة استحقاق المقاعد، وهو نظام ينسجم مع أسلوب القائمة المفتوحة ويضمن توزيعا شبة عادل لعدد أصوات الناخبين فليس هناك تصويت يتسم بالعدالة المطلقة إلا في حالة توفر كل الشروط اللازمة، وهذا أمر شبه مستحيل حتى في الدول الأكثر ديمقراطية ويحتل مساحة ديموغرافية كبيرة مقابل عدد الذكور الذين يستحقون الترشيح والانتخاب.
- تثبيت نظام الكوتا الذي يمنح المرأة العراقية تمكون نسبية من المقاعد تصل إلى ٢٥٪ لضمان حقها في الوصول إلى السلطة التشريعية باعتبار أن عدد النساء اللواتي تتوفر فيهن شروط الترشيح والانتخاب يحتل مساحة ديموغرافية كبيرة مقابل عدد الذكور الذين يستحقون الترشيح والانتخاب.
- إسناد مسؤولية الإشراف على المراكز الانتخابية لحماني وقضاة من رجال الحقوق والقانون للحامين سياسيا، لضمان تنظيم عملية التصويت بصورة قانونية ناضجة للحؤول دون ظهور المخالفات أو أعمال التزوير في صناديق الاقتراع بهدف المحافظة على سريتها ونزاهتها.
- إلحاق المرشحين والناخبين القيام بالدعاية داخل مراكز الاقتراع لحشد الأصوات لصالح كتل معينة بل بتوفير دورهم على التصويت فقط.
- إلحاق للناخبين والمرشحين وموظفي مراكز الاقتراع القيام بحملة تحريض دعائية